

**قرار
وزير التجارة والصناعة
رقم ٢٠١٦ لسنة ١٤٣٣**

وزير التجارة والصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ،
 وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتنميته ،
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة للتوكيد القياسي وجودة الإنتاج ،
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل مسمى الهيئة المصرية العامة للتوكيد القياسي وجودة الإنتاج
 ليكون مسماها الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ،
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة ،
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٥ بتشكيل الوزارة ،
 وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية ،
 وعلى القرار الوزاري رقم ٤٢٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية والقرارات
 المكملة له ،
 وعلى قرار وزارة التجارة والصناعة رقم ٢٦٦ لسنة ٢٠١١ في شأن الإلزام بالإنتاج والتداول طبقاً للمواصفات القياسية ،
 وعلى قرار وزير الصحة والسكان رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١٥ في شأن الإضافات الغذائية المصرح باستخدامها في الصناعات
 الغذائية ،
 وعلى محضر اجتماع اللجنة العامة رقم ٢١ المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢ ،
 وعلى محضر اجتماع مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة رقم ٣١٧ المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣١
 ولصالح العمل .

يلغى العمل بالمواصفات القياسية المصرية التالية والملزمة بأحكام القرار الوزاري رقم ٢٠١١/٢٦٦:-

رقم الموافقة	اسم الموافقة
١	اللوان المستخدمة في الأغذية .
٢	المحليات المستخدمة في الأغذية .
٣	الإضافات الغذائية الأخرى غير الألوان والمحليات .

(مادة ثانية)

يتم العمل مليقاً لقرار وزارة الصحة والسكان رقم ٤٠١٥ لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته بشأن الإضافات الغذائية المصرح باستخدامها في الصناعات الغذائية.

(مادہ ٹالٹہ)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي ل التاريخ نشره .

وزير التجارة والصناعة

مهندس / طارق قابيل

